The democratic process in Iraq's post-2003 between progress and retrogression
المسار الديمقراطي في عراق ما بعد 2003 بين التقدم والتراجع

م.م دورين بنيامين هرمز
ماجستير علوم سياسية
جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد

م.م كرار عباس متعب
ماجستير علوم سياسية
جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص //

العراق لأكثر من ثلاثة عقود احد الدول التي يحكمها نظام شمولي متمثل بحكم الحزب الواحد أو الشخص الواحد وبعد سقوط النظام تغير الوضع السياسي في العراق نحو أتباع نظام ديمقراطي متمثل بالتعددية الحزبية وحرية الرأي والصحافة . وقد بدأت هذه التجربة منذ 2003/4/9 عندما حكم العراق عسكريا ثم مدنيا ثم توالت الحكومات بالقيادات العراقية منها الحكومة الانتقالية ،حكومة الوحدة الوطنية ، الحكومة الدائمة وقد تطرقت الدراسة إلى ابرازاهم الخطوات الأساسية لكل فترة من فترات الحكم هذه في العراق مع تسليط الضوء على الانجازات النسبية لها . وبما إن التجربة تعرضت للكثير من النكسات والاحباطات إلا إن الباحثان توصلا في محور ثالث إلى بعض الأمور التي إن تحققت سوف يكتب للتجربة النجاح ورأي الباحثان إن اغلب هذه الأمور متحققة نسبيا ثم تختم الدراسة بخاتمة وقائمة المصادر .

Abstract

Iraq is one of the state that lead by dictator system know as one party and one person after crashing this system the politics statues is change in irag to flow the democracy system and allow to multi parties established - freedom of opinion and journalism . this experience start in irag in 9.4.2003 so result the army government – civil government after that come the irages government like translation gov. temporary gov. and the immorelle gov. this study talks about the important and base steps for each period in irag . this experience faced some defecltes and set bakes but the searchers found some maters if it done the experience will be succeed finely there is end and sources list .

منهجية البحث

1- أهمية البحث

يعد العراق من أهم الدول المؤثرة في الساحة العربية والإقليمية وكونه تعرض لتغيير نظامه السياسي السابق لا يعني إنها النهاية له لأنه ذو بيئة مؤهلة لاستقبال نظام ديمقراطي يقدر له النجاح بنسب عالية قياسا بحجم الموجات التي تعرض لها وتمكن من دحرها منها موجة الإرهاب وأعمال العنف وعدم استقرار العملية السياسية .

2- هدف البحث

إن التجربة الديمقراطية العراقية تهدف إلى وضع منهج سياسي يحدد معالم الخطوات السياسية التي يتخذها الساسة العراقيون ومن اجل تحقيق هذه الأهداف لابد من توافر ثوابت في العمل السياسي يؤمن بها الساسة والشعب ومنها نبذ الطائفية والعنصرية ، الحفاظ على وحدة العراق والى غير ذلك من الثوابت .

3- مشكلة البحث

عانت التجربة العراقية من انتقادات كثيرة ومازالت تعاني من الدول المجاورة بالقول إن هذه الديمقراطية بعيدة عن التربة العراقية وهجينة وهذه هي المشكلة التي عانتها ولإثبات العكس الا تعتبر النجاحات الأمنية والسياسية التي حققتها الحكومة رصيد لها حيث إنها تخطت السلبيات والعثرات بداية من الإرهاب والأطماع الخارجية والمشاكل الداخلية حيث إن ما حدث في العراق يحدث في أرقى البلدان ديمقراطية .

4- فرضية البحث

تعتمد دراسة التجربة العراقية موضوع البحث على فرضية تفيد إن (المسار العراقي في العراق الجديد ينزع الى التقدم لا التراجع رغم إن التجربة في هذا الشأن السياسي لاتعمل في
دائرة مفرغة بعيدة عن الواقع السياسي للعراق وعن الشعب بقدر ما يكون هناك تلمس لدور القانون والدستور حسب ما جاء في أطروحات الحكومات المتعاقبة واستنادا إلى الكثير من المعطيات المذكورة في البحث .

المقدمـــة

كل فرد عاش لحظات أوشكت فيها الدكتاتورية على السقوط وأوشكت الديمقراطية أن تصبح حقيقة يتذكر توترا متواصلا بين مخاوف وألم وحماس وتبدو كل خطوة من هذه الخطوات صعبة ولكن ليست بعيدة المنال فعندما يتطلع الفرد إلى نقاط التحول تظهر انه لابد من أن تكون هناك نقطة بداية لأنه ليس من السهل أن تنهار الدكتاتورية لتحل محلها الديمقراطية ، إن المجتمع الذي يتمتع بحسن التنظيم والدستور يستطيع أن يتحمل الأثر الزائل لقوانين سيئة فرضت عليه في السابق ويتحول إلى حالة من الاكتفاء الذاتي وعدم التعرض لهجمات خارجية وهذه كلها من مخرجات الحكومة الديمقراطية .

وقد قسم البحث حسب الهيكلية التالية ، تمهيد حول مفهوم (الديمقراطية) ثم محور الحكومات المتعاقبة على الحكم بعد سقوط النظام في 4/9 /2003 ,ثم محور الرؤيا المستقبلية لمدى النجاح والتراجع الذي حققته التجربة العراقية من ثم الخاتمة وقائمة المصادر . ويود الباحثان أن يوضحا إنهما التزما بالجانب الحيادي في طرح الموضوع ولكن ليس الحيادية السلبية بل العكس لان الباحثان يؤيدان النجاح الذي حققته التجربة .

مفهوم الديمقراطية

الديمقراطيـــة (Lademocratic) مصـــطلح يونـــاني مكـــون مـــن كلمتـــين (Demos) ومعناهـــا الشـــعب و (Cratos) ومعناها الحكم أو السلطة وبذلك يكون معنى الديمقراطية (حكم أو سلطة الشعب) **(1) .**

والديمقراطيـة كمفهـوم " تجمـع فيهـا عـدة أفكـار يكثـر ورودهـا فـي أدبيـات العلـوم السياسـية منهـا : صـيانة النظـام ، النظـام المدني ، الشرعية ، الفعالية **"(2) .**

وإنهـا " مـنهج لاتخـاذ القـرارات العامـة مـن قبـل الملـزمين بهـا ، وهـي مـنهج ضـرورة للتعـايش السـلمي بـين أفـراد المجتمـع وجماعاتـه ، هـي مـنهج يقـوم علـى مبـاديء ومؤسسـات تمكـن الجماعـة السياسـية مـن إدارة أوجـه الاخـتلاف فـي الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي **(3)** .

وقـد عرفهـا الـرئيس الأمريكـي الأسـبق (لنكـولن) فـي عبارتـه الشـهيرة "أن الديمقراطيـة حكومـة الشـعب ولأجـل الشـعب "**(4)** .

والديمقراطيـة تعنـي حكـم النـاس للنـاس "أي إنهـا نظـام سياسـي يـنظم أمـور السـلطة علـى أسـاس النـاس ،ويقـوم هـذا النظـام على مبدأ سيادة الشعب حيث له الحق في اختيار ما يريد ومن يريد **(5) .**

وعرفها المفكر السياسي والاقتصادي (هارولد .ج .لاسكي)* بأنها إطار لحكومة يتوفر فيها :

أولا – إعطاء الناس فرصة لصنع الحكومة التي يعيشون في ظلها .

ثانيا – إن القوانين التي تصدرها هذه الحكومة سوف تربط الجميع بدرجات متساوية (6)

وعنـد المفكـر السياسـي الأخـر (روبـرت مـاكيفر) ** قـال "الديمقراطيـة هـي شـكل مـن الأشـكال الحكوميـة التـي يتعـذر بلوغها بلوغا كاملا (7)

وهذه ابرز التعاريف التي قدمها الباحثان عسى أن تغني هذا المفهوم .

أنواع الديمقراطية

إذا كانـت الديمقراطيـة تعنـي النظـام الـذي يكـون فيـه الشـعب صـاحب السـيادة فـأن ممارسـة الديمقراطيـة متعـددة وتأخـذ أشـكال مختلفـة ، فـإذا تـولى الشـعب الأمـور بنفسـه مباشـرة وقـرر شـؤونه ونظـم علاقاتـه الداخليـة والخارجيـة عـن طريـق جمعية الشعب العامة فنكون أمام (النوع الأول)للديمقراطية وهي (الديمقراطية المباشرة).

أمـا إذا انتخـب الشـعب مـن يمثلـه ويخولـه ممارسـة السـلطة نيابـة عنـه ولكنـه يحـتفظ بـبعض الصـلاحيات ويراقـب ممثليـه عـن كثـب فـي حـالات معينـة وهـذا (النـوع الثـاني) نطلـق عليـه (الديمقراطيـة شـبه المباشـرة) ، وقـد يقتصـر دور الشـعب علـى اختيـار ممثليـه ويخـولهم ممارسـة السـلطة نيابـة عنـه وهـذا هـو (النـوع الثالـث) الـذي يطلـق عليـه (الديمقراطيـة النيابيـة أو التمثيلية) (8)

وهذا النوع الذي يهمنا في بحثنا :

الحكم العسكري بعد سقوط النظام في العراق في 2003/4/9

تضاربت الآراء حول آلية حكم العراق في فترة ما بعد (النظام السابق في العراق) لوجود خلافات بين إدارة بوش وبلير ، ولكن علم في أوائل نيسان إن الولايات المتحدة بصدد استكمال تشكيلة الفريق الذي سيتولى إدارة الوزارات العراقية ومن ضمن الفريق زلماي خليل زادة مبعوث الرئيس بوش حيث أوكلت إليه مهمة تنظيم مؤتمر يضم (250) شخصية عراقية بارزة وسيتم التطرق إلى المؤتمر في ثنايا البحث القادمة .(9)

ومن ضمن نقاط الخلاف من سيحكم العراق ؟ وحددت أربع ركائز للسلطة العراقية المؤقتة هي (العسكريون من أمريكا وبريطانيا ،شخصيات قيادية عراقية ،الأمم المتحدة ،مكتب إعادة الاعمار والتنمية التابع للبنتاغون) .

استقر الأمر إلى أن يكون الحكم في العراق تحت إشراف الجنرال الأمريكي المتقاعد (جي غارنر) الذي وصل إلى العراق في (20 /4/ 2003) حيث تفقد بعض المنشآت في العاصمة بغداد وتعهد بمنح الأولوية لجهود إعادة الخدمات الأساسية خاصة (الماء والكهرباء) . (10)

تعين على غارنر القيام بعدة مهام على اعتبار انه رئيس مكتب إعادة الأعمار والتنمية والمساعدة الإنسانية لوزارة الدفاع ومن هذه المهام :-

*- تحقيق التنمية الاقتصادية
*- تشكيل حكومة عراقية ديمقراطية
*- الإشراف على توزيع شحنات الإغاثة

هذا وقد بلغ فريق العمل مع غارنر (450) شخصاً ، خلال فترة حكم الجنرال العسكري المتقاعد عقد أول اجتماع للقوى المعارضة العراقية في مدينة الناصرية جنوب العراق (350 كم) رغم المخاوف من فشل المخطط في إحلال إدارة أمريكية لتسيير أمور العراق ، لقد أرسل غارنرمندوبا عنه وهو (بالك والترز) للقاء زعماء الأحزاب والحركات والفصائل المعارضة في العراق والموفد هو مسئول منطقة جنوب العراق في مكتب إعادة الأعمار .
وأطلق على هذا التجمع صفة (الخيمة الكبيرة)التي تجمع اكبر عدد ممكن من العراقيين من اجل الحصول على اكبر عدد ممكن من إلا راء والمقترحات وكان الهدف من المؤتمر هو التوصل إلى خطط للحكومة المقبلة في عراق ما بعد صدام . وقد قوطع الاجتماع من قبل المعارضة الشيعية المتمثلة بالسيد (عبد العزيز الحكيم) والسيد (احمد ألجلبي) الأمر الذي دفع غارنر للقول (إن مهمته لإعادة بناء الكيانات السياسية العراقية مهمة صعبة جدا) . (11)

بعد طرح وجهات النظر المختلفة من قبل كل من حضر الاجتماع تمخض عنه (13)مقرر كالآتي :-

1- يجب أن يكون العراق ديمقراطيا .
2- لا يمكن أن ترتكز الحكومة على الهوية الطائفية .
3- يجب أن تقوم الحكومة على نظام ديمقراطي فدرالي بعد مشاورات تشمل كل أنحاء البلاد .
4- القانون فوق كل شيء.
5- أن يبنى العراق على احترام التنوع بما في ذلك احترام المرأة
6- دور الدين في الدولة والمجتمع .
7- اختيار القيادة من قبل العراقيين أنفسهم وان لاتفرض عليهم من الخارج .
8- رفض العنف السياسي وإعادة الأعمار محليا ووطنيا .
9- قوات التحالف والعراقيين ملزمين بإعادة الخدمات الأساسية والأمن
10- حل حزب البعث .
11- القيام بحوار مفتوح بين جميع الفئات السياسية الوطنية العراقية
12- أدان الاجتماع كل أعمال العنف .
13- ضرورة عقد اجتماع أخر في أي مكان من العراق بمشاركة عراقية من اجل التوصل إلى تشكيل سلطة عراقية مؤقتة . (12)

وبمرور سريع على مقررات الاجتماع وجهت له انتقادات كثيرة من قبل المهتمين بالشأن العراقي ومنها :-

1- لم يشار إلى من سيكتب دستور العراق القادم .
2- لم يشار إلى الحزب الشيوعي والجماعات الشعبية المعارضة الأخرى .
3- لم يشار إلى الانتخابات المقبلة في العراق .
4- الكثير من المقررات لم تحقق فيما يتعلق بتحقيق الأمن وإيقاف عمليات النهب .
5- لم يحضر الاجتماع قوى معارضة كثيرة لها دور بارز في سياسة العراق المقبلة .
6- لم يكن دور الولايات المتحدة هو تشكيل حكومة عراقية ديمقراطية تقوم على مبدأ حماية حقوق الإنسان بقدر ما كانت مهمتها الحصول على المصالح الإستراتيجية كغايات طويلة الأمد وهذا اتضح من تصريح للرئيس بوش برغبته في الاحتفاظ بوجود عسكري طويل الأمد في أربع قواعد رئيسية وهي (المطار الدولي قرب بغداد ،الطليل قرب الناصرية ،مطار (H-1) في الصحراء الغربية ،مطار باشور في الشمال) .

فترة الحكم المدني في العراق تحت قيادة (بول بريمر)

ارتبط اسم (بول بريمر) بإدارة مكافحة الإرهاب في الخارجية الأمريكية ولم يعمل مطلقا في العراق وليس لديه أي معلومة عن هذا البلد بعد انهيار النظام الحاكم فيه . عاش (بول بريمر) عاما كاملا في العراق (كمبعوث رئاسي) وتوجب عليه القيام بمهام كثيرة وصعبة نظرا للواقع المأساوي للعراق بعد الحرب وقد باشر بريمر بعد أسابيع من وصوله إلى بغداد على متن طائرة من طراز (C-130) إلى وضع الخطة الإستراتيجية لإعداد دستور جديد للعراق وانتخاب برلمان ديمقراطي .

لم يعمل بريمر بمعزل عن إدارة الحكم العسكري الذي سبقه حيث أعلن لدى وصوله بأنه المبعوث الرئاسي لمساعدة (جي غارنر) في الاتصال بالقيادات العسكرية وقد التقى (غارنر وبريمر) مع حشد من الامريكين العاملين في المقر (القصر الجمهوري للنظام السابق) وتضمن اللقاء رغبات في مزيد من الجهد لأعمار العراق وضرورة تفعيل كل ما يتعلق بالقانون والنظام في العراق ، ولكن بريمر كان له وجهة نظر حول عمل مكتب الأعمار والمساعدة الإنسانية في العراق بقيادة غارنر حيث إن الأخير يفتقر إلى الخبرة في المفاوضات الدبلوماسية والعمل السياسي على مستوى رفيع لذا فانه من الخطأ التصور بان غارنر سيكون المبعوث الدائم للرئيس الأمريكي في بغداد .

هذا وقد التقى بريمر ب (غارنر) في الكويت قبل وصوله الأول إلى بغداد لاطلاعه على الموقف السائد في العراق وابدي الأخير انزعاجا من تصريحات الإعلام حول تنحيته عن المنصب بسب سوء الإدارة في العراق من قبل مكتب الأعمار والتنمية حيث يمكن تسجيل الملاحظات آلاتية :-

*- الفوضى السائدة في جميع أنحاء العراق .
*- طوابير المواطنين المنتظرين عبثا أمام محطات الوقود .
* -عمليات النهب المستمرة لأثار ومتاحف العراق دون تدخل يذكر من قبل السلطة الحاكمة .

كل هذه الأمور تفهم إذا عرفنا إن بريمر أراد تحقيق عملية انتقال هادئة من مكتب الأعمار والمساعدة الإنسانية إلى سلطة التحالف المؤقتة المكونة آنذاك من (الرئيس الأمريكي بوش – وزير الدفاع رامسفيلد – السفير بريمر) لأنه فعلا مقتنع مع أفراد التحالف بان غارنر اثبت سوء إدارة الحكم في العراق . مع ذلك كانت خطة بريمر الإبقاء على غارنر لحين أن يتمكن من الوقوف بثبات على الأرض العراقية وعلى هذا اكدغارنر في الكويت بقاءه إلى جانب بريمر في العراق لغاية الوقت المقرر رسميا لرحيله في (15 / 6 / 2003) .

التساؤل الذي يتبادر إلى الذهن ، كيف تعامل بريمر مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق ؟

أولا- على الصعيد السياسي

1- حل الجيش العراقي .
2- حل حزب البعث .
3- حل الكيانات السياسية السابقة ومنها (وزارة الدفاع ،وزارة الإعلام ، جهاز المخابرات والأمن ، الوحدات العسكرية)
4- تشكيل جيش عراقي جديد كقوة تخضع لسيطرة مدنية حرفية وغير سياسية وممثلة للعراق بأسره .
5- التشاور مع عدد من القيادات المعارضة للنظام السابق والهدف من هذا التشاور هو تكوين مجلس للحكم يتكون من (25- 30) عضو يشمل جميع طوائف ومذاهب العراق وتم اختيار غازي الياور رئيسا له ، ولكن هذا المجلس فقد هيبته لدى العراقيين وبات مجالا لسخريتهم لأنه لا يقدم ولا يؤخر فهو مجلس بإدارة أمريكية بحتة متمثلة ب (بول بريمر) .
6- إلغاء مؤتمر للقوى والأحزاب الوطنية الذي كان مقررا في أيار / 2003 كما أعلن عنه واستعاض بريمر مجلس للحكم في الوقت الذي نص قرار مجلس الأمن رقم (1483) إن مسؤولية العراق هي بيد الاحتلال الذي يسعى إلى تكوين إدارة عراقية مؤقتة لحين إقامة حكومة ممثلة للشعب ومعترف بها دوليا . (13)
7- العمل على كتابة الدستور المؤقت للبلاد في مطلع الأول من مايس / 2003 .
8- واجه بريمر في فترة حكمه ثلاث أزمات سياسية هي :-

أ- اعتراض المرجعية الدينية على القانون الإداري الانتقالي وعلى تأجيل الانتخابات بناءا على تقرير قدمه (الأخضر الإبراهيمي) إلى الأمم المتحدة مفاده (إن انتخابات الجمعية الوطنية لن يكون بالوسع إجرائها قبل نهاية 2004) .
ب- أحداث النجف وظهور التيار الصدري كعامل يسبب القلق والتوتر لإدارة بريمر .
ج- أحداث الفلوجة وما تعرض له الجنود الامريكين وما لحق بهم فيما بعد من عمليات عسكرية مستمرة والرد الأمريكي الذي غير مسار الخطة المرسومة للحكم في العراق . (14)

ثانيا – على الصعيد الاقتصادي

لقد حفظت الأذهان العراقية إن إدارة بريمر قد تسلمت الحكم في العراق بعد سقوط النظام بموجب قرار مجلس الأمن رقم (1483) الذي ثبت وأعطى الشرعية لقوات الاحتلال الأمريكي . لقد أوضح الباحثان الجانب السياسي من إدارة السفير بريمر أما عن الجانب الاقتصادي فان اغلب توجهات بريمر كانت :-

1- التوجه نحو القطاع الخاص وتفعيل عمله حيث يؤكد في حوار له (إن ازدهار العراق يستوجب ولادة قطاع خاص نابض بالنشاط ويتحقق ذلك بإعادة توزيع إجمالية للموارد والأشخاص وإبعادهم عن سيطرة الدولة إلى مؤسسات خاصة) هذا يعني إيقاف دعم الدولة للسلع والحاجات التي يحتاجها الشعب وخصخصة المؤسسات الخدمية وغيرها . (15)
2- تعزيز التجارة الخارجية أي فتح أسواق العراق أمام السلع والبضائع الأجنبية .
3- السماح لرؤوس الأموال الأجنبية بالدخول إلى العراق عن طريق الاستثمارات .

وعلى هذا الأساس فان وجهة نظر بول بريمر في الاقتصاد العراقي يتطلب تغيرات جذرية لسياساته الاقتصادية ليتقدم أو يكون في مصاف الدول الاشتراكية التي حققت تقدما كبيرا مثل الاتحاد السوفيتي السابق .

في 3/ حزيران / 2004 حدد موعد تسليم السلطة للعراقيين بقيادة الدكتور (أياد علاوي) ولكن لماذا تقدم الموعد يومان ؟ وهل إن الإدارة الأمريكية سوف تسلم الحكم بدون أي متابعة للموقف بعد ذلك ؟

للإجابة على السؤال الثاني إن الإدارة الأمريكية كان أمامها بعض الإعمال للقيام بها:-

أولا- نقل كل المعلومات السياسية والاقتصادية والأمنية إلى الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور (أياد علاوي) الذي وقع على عاتقه إجراء الانتخابات في كانون الأول 2004 .

ثانيا – التحرك وبنشاط على الساحة السياسية ومحاولة إقناع كل أطراف العملية تلبية ما هو مطلوب منها في إطار القانون الإداري الانتقالي والذي هو دستور مؤقت للبلاد .
ثالثا – السيطرة أو الحد من الهجمات والانفجارات التي يتعرض لها الشعب العراقي والقوات الأمريكية والتي وصلت إلى 40 عملية .

تم تسليم كتاب لعلاوي فيه (48) موضوع عليه أن يدرسها بدقة شديدة وهذه المواضيع هي :-

- تدريب قوات الأمن العراقية
- وضع ميزانية للحكومة العراقية لعام 2004- 2005
- التفاوض حول ديون العراق
- إحكام السيطرة على حدود العراق

أما جواب السؤال الثاني فان المخابرات الأمريكية حصلت على معلومات تفيد إن في يوم تسليم السلطة إلى العراقيين يجري التخطيط لشن هجمات مسلحة مما يظهر الجانب الأمريكي بدور الضعيف المهزوم الذي لم يستطع تحقيق الأمان المنشود للعراق لذا تقديم الموعد يومين بعد أن حاولوا قدر الإمكان الحفاظ على استتباب الوضع الأمني بما يقدر ب 19 عملية فقط !

تسلم العراق الحكم يوم (**28 /6 / 2004**) في المقر السابق لمجلس الحكم بحضور المؤتمر المعقود من قبل بريمر وأياد علاوي عندما تسلم الثاني رسالة تتضمن رسميا نقل السيادة إلى الشعب العراقي وحكومته وبهذا كان آخر يوم للسفير بريمر في العراق الذي أمضى عاما كاملا فيه .

الحكومة الانتقالية بقيادة الدكتور (أياد علاوي)

الدكتور أياد هاشم علاوي من مواليد 1945 ، خريج كلية الطب / جامعة بغداد وهو سياسي بارز ورئيس القائمة العراقية والأمين العام لحزب الوفاق الوطني ، تم تعيينه رئيسا للوزراء للحكومة العراقية الانتقالية للفترة من 2004 – 2005 .
أما التشكيلة الوزارية آنذاك كانت كما يلي :-
- رئيس الوزراء د. أياد علاوي
- نائب رئيس الوزراء برهم صالح
- وزير الخارجية هوشيار زيباري
- وزير النفط ثامر غضبان
- وزير الداخلية فلاح النقيب
- وزير المالية عادل عبد المهدي
- وزير الدفاع الشيخ حازم الشعلان
- وزير العدل مالك دوهان
- وزير الكهرباء أيهم السامرائي
- وزير الصحة علاء عبد الصاحب العلوان
- وزير الإسكان عمر فاروق
- وزيرة البيئة مشكاة مؤمن
- وزير التعليم طاهر البكاء
- وزير الصناعة والمعادن حاجم الحسني
- وزير التربية سامي المظفر

- وزيرة الزراعة سوسن ألشريفي
- وزير التخطيط مهدي الحافظ
- وزير التجارة محمد الجبوري
- وزير النقل لؤي حاجم العرس (16)

من ابرز ما تحقق في عهد الإدارة الانتقالية ما يلي :-

على الصعيد السياسي

1- استلمت الحكومة جهاز الشرطة وفيه (40 %) ممن لا يصلح للخدمة والغير مدربين على العمل الكفوء .
2- تم فتح مراكز للتطوع في بغداد والمحافظات للقوات المسلحة الجديدة
3- شهد يوم 6 / كانون توحيد الحرس الوطني والجيش العراقي الجديد
4- وضع خطة أمنية لحماية الناخبين والمراكز الانتخابية لإنجاح الانتخابات في 31 /1 / 2005
5- سن قانون يوضح هيكلية وهدف الإدارة العراقية الانتقالية ذات السيادة وتم التأكيد على وضع مسودة القانون الأساسي والمصادقة عليه في 28 / شباط / 2004 وتضمن أيضا الإقرار بالنظام الفدرالي ولائحة بحقوق الإنسان والحريات إضافة إلى السيطرة المدنية على القوات المسلحة وعدم جواز إجراء التعديلات إلا بعد إتباع إجراءات صعبة . (17) *
6- من الانجازات السياسية لحكومة علاوي هي اختيار (81) شخصا من بين أكثر من 1000 ممثل للتيارات الدينية والسياسية مع الأعضاء (19) لمجلس الحكم ليشكلوا البرلمان المؤقت الذي سيشرف على مراقبة أداء الحكومة ويعد للانتخابات القادمة . (18)

على الصعيد الاقتصادي

1- تحسين الوضع الاقتصادي نسبيا .
2- زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين .
3- إصدار عملة جديدة
4- الاستمرار بتجهيز مفردات البطاقة التموينية .

الخدمـــات

1- استقرار التيار الكهربائي نسبيا ولكم بدون إصلاح المحطات التالفة .
2- استمرار تجهيز المواطنين بالمنتجات النفطية والغاز نسبيا
3- سن قانون الخدمة الجامعية .
4- استحداث محطات فضائية وأدخلت للعراق خدمة الهواتف النقالة والانترنت .

حقوق الإنسان

1- الاهتمام بالمهجرين والمهاجرين عبر تفعيل الوزارة الخاصة بهم .
2- وضع حلول لقضايا النازحين قسرا .
3- تعزيز دور المرأة من خلال تكليف (6 نساء) باستلام حقائب وزارية .
4- استحداث وزارة لشؤون المرأة
5- .تشجيع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية . (19)

جدول زمني لتشكيل حكومة دستورية
30 يناير2005- ينتخب العراقيون مجلسا وطنيا انتقاليا – يختار المجلس رئيسا ونائبين – يختار المجلس الرئاسي رئيس الوزراء
15-اب- يصوغ المجلس مسودة دستور جديد – يمكن تأجيل موعد الانتهاء من صياغة الدستور ستة أشهر با تفاق الأغلبية .
15 –أغسطس- يصوت العراقيون على الدستور- إقرار النص -15 ديسمبر انتخابات لتشكيل حكومة جديدة – انتخابات لتشكيل مجلس وطني جديد –رفض النص .
15-ديسمبر- انتخابات لتشكيل حكومة جديدة –انتخابات لتشكيل مجلس وطني جديد .

حكومة الدكتور إبراهيم الجعفري

الدكتور إبراهيم الجعفري مرشح الائتلاف العراقي الموحد لشغل منصب رئيس الوزراء ولمدة أربعة سنوات ، ولد في كربلاء وتخرج من كلية الطب / جامعة الموصل عام 1974 . أصبح أول رئيس لمجلس الحكم الانتقالي في 2003 ، شغل منصب نائب رئيس الجمهورية عام 2004 ،أصبح رئيسا للحكومة الانتقالية عام 2005 .
خلال فترة حكمه كانت لحكومته انجازات فاعلة منها :-

على الصعيد الأمني والسياسي

1- انسحاب قوات الاحتلال من داخل كثير من المناطق وتسليمها إلى قوات الأمن العراقية وهذا يعتبر انجاز مهم لتسلم الملف الأمني .
2- نجاح الانتخابات في 30 /1 / 2005 عندما توجهت جموع العراقيين وتحدي الإرهاب والإدلاء بصوتها . (20)
3- إعلان الجعفري في أكثر من مناسبة انه يسعى إلى ضمان وحدة الشعب العراقي وانه لا مكان فيه للتمزق وانه يؤيد المركزية
4- رغبته في حكومة قوية تشمل كل الأطراف .(21)
5- استطاع العراق أن يمارس عملية التداول السلمي للسلطة بعد أن حكمت العراق سلسلة من الحكومات بدءا من مجلس الحكم – الحكومة الانتقالية المؤقتة – الحكومة الدائمة .
6- استطاعت الحكومة إثبات حالة من التعبئة الجماهيرية في أوقات الأزمات الإرهابية كما حصل في حادثة جسر الأئمة وحادث تفجير قبة الإمامين العسكريين .
7- رفع نسبة العاملين في حقلي الجيش والشرطة بما يزيد على ثلثي الحاجة .
8 -طرح مشروع المصالحة الوطنية مما يفتح الباب أمام كافة الفر قاء السياسيين ممن لا يزالون متمسكين بمناهضة التجربة السياسية الديمقراطية في العراق. (22) .

على الصعيد الدستوري

1- تم انتخاب الجمعية الوطنية في 30 /1 /2005 .
2- الانتهاء من إعداد الدستور الدائم بعد مرور ثلاثة أشهر حيث نجح الجعفري في تهيئة الظروف المناسبة لكتابة الدستور ثم الاستفتاء عليه وبذلك نجحت الحكومة في هذه المهمة الصعبة بإقناعها الكثير من الأطراف الرافضة للدستور للمشاركة في كتابته ، إضافة إلى انه نجح في إخراج دستور يعتمد الإسلام إلى جانب التواصل مع العالم المتحضر والاستفادة منه .(*)

على الصعيد الاقتصادي

1 -توزيع مبالغ نقدية على من هم تحت خط الفقر وفق برنامج (الحماية الاجتماعية) بواقع (100) ألف دينار لكل عائلة

2- إيجاد فرص عمل في القطاع الخاص .

3 - تم رفع أسعار مشتقات النفط مما وفر على العراق ما قيمته خمسة مليون دولار يوميا والتي كانت تهرب خارج العراق .

– حكومة نوري كامل المالكي

نوري كامل المالكي المعروف بجواد المالكي من مواليد 1950 من محافظة بابل / قضاء أبي غرق ينتسب إلى عشيرة بني مالك العربية ، حفيد العالم الديني والشاعر المعروف والمشارك في ثورة العشرين (الشيخ محمد حسن أبو المحاسن) الذي أصبح وزير المعارف أيام العهد الملكي الأول ، تلقى المالكي تعليمه الثانوي في قضاء الهندية وأكمل تعليمه الجامعي في كلية أصول الدين في بغداد والتي أسسها آية الله السيد (مرتضى العسكري) مؤسس حزب الدعوة الإسلامية وكتب أطروحة الماجستير تحت عنوان (ديوان أبي المحاسن دراسة عن حياته والاتجاهات السياسية في شعره) وحصل على شهادة الماجستير من جامعة صلاح الدين في اربيل .

انضم إلى حزب الدعوة الإسلامية عام 1968 وترك العراق عام 1979 بعد أن حكم عليه بالإعدام غيابيا وكان آنذاك موظفا في مديرية تربية بابل ، اتخذ من سوريا مقرا له واصدر جريدة (الموقف) صوت حزب الدعوة الإسلامية في سوريا .

بعد سقوط النظام في 2003 شارك المالكي في الكثير من الأنشطة داخل العراق منها تولي منصب نائب رئيس هيئة اجتثاث البعث ، رئاسة لجنة الأمن والدفاع عن السيادة في الجمعية الوطنية العراقية ،عضو في لجنة صياغة الدستور .

التزم المالكي بخط سياسي يمثل تطلعات من اجل عراق جديد ، لذا يمكن إبراز أهم توجهاته السياسية على النحو التالي :-

1- إزاحة المحاصصة الطائفية واعتماد الكفاءة والمهنية في الطاقم الوزاري الذي يعمل معه .
2- إقامة أفضل العلاقات الإقليمية مع دول الجوار على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق .
3- العمل على إيجاد الحلول المناسبة لقضية الميليشيات وحصر السلاح بيد الدولة . (23)

من انجازاته خلال فترة حكمه لغاية عام 2008

على الصعيد الأمني والسياسي

قبل الدخول في الانجازات الكبيرة التي تحققت في العراق خلال فترة حكومة السيد نوري المالكي لابد من القول إن الحكومة واجهت تحديات صعبة جدا فمن جهة إن الحكومة تسامت نظام شائك ومعقد ومليء بالمعوقات تولدت من جراء سياسة النظام السابق والتي بدت ملامح هذه المعوقات واضحة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، من جهة أخرى التحدي الذي واجهته الحكومة من قبل الكتل السياسية في العراق وكيفية إيجاد الوسائل للاتفاق فيما بينها .

أيضا التدخل الخارجي المتمثل بالموجة الإرهابية التي شهدها العراق والتي كان المواطن العراقي يدفع حياته ودمه ثمنا لهذا الواقع المؤلم . (24)

إزاء كل هذه التحديات هل نجحت حكومة المالكي في القضاء على هذه الظواهر الغريبة وإعادة العراق من جديد إلى بر الأمان ؟

من هنا يمكن ذكر ابرز النجاحات الأمنية والسياسية :-

1- وضع خطة تحت اسم (خطة فرض القانون) والتي حققت نجاحا بمستوى 70 %وما زالت تحقق نجاحا متواصلا في فرض الأمن والاستقرار وتم إعلان الخطة في 14 /شباط / 2007 وعلى أثرها عادت الحياة الطبيعية إلى الكثير من مناطق بغداد منها (الكرخ ، الغزالية ، العدل ، الاعظمية ، المنصور) والتي كانت تعتبر مناطق ساخنة .
2- المصالحة الوطنية التي أعلنتها الحكومة والتي استفاد منها أكثر من (289) ألف عسكري في الجيش السابق والكيانات المنحلة بالعودة إلى وظائفهم أو الحصول على التقاعد .

3- توقيع الاتفاق الرباعي والذي يعتبر دافع مهم للعملية السياسية وتنشيط مؤسسات الدولة .
4- تكرار التقارير الايجابية المقدمة إلى الكونغرس الأمريكي من قبل السفير الأمريكي في العراق رايان كروكر وقائد القوات الأمريكية ديفيد بترايوس حول استقرار الأمن ونجاح العملية السياسية في العراق . (25)
5-عقد العديد من الندوات والمؤتمرات ومنها مؤتمر دول الجوار الذي عقد في بغداد في 10 /آذار / 2007 ومؤتمر أيار في شرم الشيخ وقد سلطت الأضواء فيهما على الانجازات السياسية والأمنية التي حققتها حكومة الوحدة الوطنية من محاربة الإرهاب ودعم الأمن والاهتمام بقضية المهجرين وقضية أزمة الطاقة .وكذلك عقد مؤتمر العهد الدولي بعد مؤتمر شرم الشيخ وفيه ألقى السيد رئيس الوزراء كلمة العراق وتحدث فيها عن الصعوبات والتحديات التي واجهتها الحكومة والتي نجحت نجاحا كبيرا في تجاوز الخطر والاستعداد للدخول في مرحلة البناء والأعمار والعيش بسلام مع الجيران والأصدقاء . (26)
6- من ا لقوانين المهمة التي أبرمت في عهد حكومة الوحدة الوطنية هو قانون المساءلة والعدالة وقانون النفط والغاز والتي كان لحكومة المالكي رؤية من اجل إقرار هذه القوانين وتسهيل إجراء الإصلاحات التي تقوم الحكومة بتنفيذها . (27)
7- أكثر من ثلثي محافظات العراق تسلمت ملفها الأمني وأصبحت تحت سيطرة القوات الأمنية العراقية وهي (المثنى ، ذي قار ، اربيل ، السليمانية ، دهوك ، ميسان ،كربلاء ، البصرة ، الديوانية ، الانبار ، بابل) وبقيت ا لمحافظات (بغداد ، نينوى ، كركوك ، صلاح الدين ، ديالى) . (28)

على الصعيد الاقتصادي

1- رصد (195) مليون دولار لإعادة المهجرين داخل وخارج العراق ووضع (140) مليون دولار في حساب الأمم المتحدة لمواجهة ظاهرة التهجير .
2- تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية وتطوير التجارة لإنقاذ الاقتصاد العراقي من الانهيار حيث تمكنت من خفض نسبة التضخم من (65 %) عام 2006 إلى (22 %) عام 2007 وكذلك خفض نسبة البطالة من (28 %) عام 2003 غالى (17 %) عام 2008 .
3- استمرار العمل بالية شبكة الحماية الاجتماعية لرعاية الفقراء والأرامل من خلال تخصيص (812) مليون دولار في موازنة 2008 .
4- ارتفاع صادرات العراق من النفط إلى ثلاثة ملايين ونصف برميل يوميا .
5- الاعتناء بقطاعات التعليم والصحة والخدمات والتي شهدت تطور وعناية اكبر من حيث الخدمات التي تقدمها (29).

رؤية مستقبلية

من اجل بناء رؤية مستقبلية لواقع التجربة الديمقراطية في العراق ينبغي علينا أن نحدد ما هي المشاهد المستقبلية لهذه التجربة ، والتي يمكن أن نصورها من رؤيتين هما :-
المشهد الأول : نجاح التجربة في العراق واستمرارها
المشهد الثاني :تراجع التجربة في العراق إلى مربعها الأول

المشهد الأول : نجاح التجربة في العراق

هذا المشهد يعتمد بشكل كبير على الانجازات النسبية لكل مرحلة من مراحل التجربة الديمقراطية في العراق ويبني رؤية مستقبلية عليها ولكن نستطيع أن نضيف مجموعة أمور مهمة وجوهرية لنجاح هذه التجربة في المستقبل القريب وهذه الأمور هي :-

1- وجود برنامج وطني ديمقراطي موحد يتم الاتفاق عليه من قبل جميع أطراف العملية السياسية ويفعل فيه الالتزام بالقانون واحترام الأخر وقبول العمل معه في ضوء قواسم مشتركة ومن الأهمية بمكان أن يتم ذلك وفق مبدأ المساواة ومنع استخدام خطاب ثقافة الماضي السلبي .
2- أن تتفق جميع القوى العراقية بلا استثناء أو إقصاء على الضمان المسؤل وبشكل جدي على مبدأ المساواة في جميع الحقوق السياسية والإنسانية.
3- إذا تشكلت للساسة العراقيين أرضية من القناعات المشتركة سيكون هذا المنطلق الأكثر فاعلية في إنجاح التجربة الديمقراطية العراقية .

4- إيجاد حكومة وحدة وطنية قوية بمستوى المسؤولية ولهذه الحكومة توظيف طاقات العقل العلمي العراقي من التكنوقراط والمفكرين في وضع خطط البناء وإعادة الأعمار . (30)
5 - إن نجاح التجربة الديمقراطية يبدأ من سلوكيات الكيانات والأحزاب السياسية وهي تتبارى مع بعضها لكسب الشارع العراقي وعليها أن تسعى لذلك قدر المستطاع بالمقابل رفض السلوكيات التي تؤدي إلى إجهاض العملية السياسية الديمقراطية رفضا قاطعا . (31)
6 - النقطة المهمة والجديرة بالاهتمام لمستقبل العراق هو وجود مؤسسعسكرية راعية تلعب دورا سياسيا يتمثل (بحامل الميزان) لإبقاء التطورات السياسية تحت الأنظار ومنع أي انحراف غير مرغوب به وفي هذا الصدد أشار كولن باول وزير الخارجية الأمريكية السابق (إن الحل الأمثل للعراق هو إقامة نموذج (عسكرة الديمقراطية) كما هو الحال في تركيا بعد الانسحاب الأمريكي من العراق).(32)

المشهد الثاني : تراجع التجربة في العراق

يحدث هذا المشهد إذا كان هنالك تجاهل للانجازات النسبية للحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 – 2008 ومن وجهة نظر الباحثان في هذا المشهد إن حدث فان نسبته قليلة بسبب وعي الشعب العراقي واستيعابه للنموذج الديمقراطي كأسلوب للحكم ولتجربته السابقة في الحكم الاستبدادي الذي منعه من ابسط حقوقه الإنسانية .

ويمكن توضيح هذا المشهد من خلال بعض الأمور التي لو وقعت حدث التراجع وهي :-
1- سلب حقوق الإنسان العراقي بجميع أشكالها
2- سعي أطراف العملية السياسية إلى التقليل من أهمية التجربة وما وصلت إليه
3- توجيه الإعلام وتقييد النشر بحجة الوقاية من الأفكار الهدامة
4- التميز في الحقوق والواجبات الضرورية حماية للمجتمع
5- النكوص الحضاري والخراب الاجتماعي والقيمي الذي قد يضع العقبات أمام التطبيق الصحيح للديمقراطية في العراق المستقبلي . (33)

الخاتمـــة

إن الديمقراطية ضرورة كنظام ضرورة للإنسان والمجتمع لذا فان البحث عنها وتطبيقها نظريا وعمليا أمر مهم ، لان التزامها كمنهج للحكم ينقل الإنسان من الاستبداد إلى التحرر .
إذا حللنا التجربة في العراق نجد المجتمع بحاجة ماسة إليها لان الفرد العراقي عاش سنوات طويلة من الظلم والاضطهاد وهو ألان بحاجة إلى التحرر والعيش بمساواة مع الأخر
إن العراق بعد 2003 دخل مرحلة التجربة الديمقراطية الفريدة من نوعها على صعيد الدول العربية وفي مجال البحث مضى على هذه التجربة (5) سنوات تعاقبت عليه عدة حكومات وقدمت عدة منجزات ، و رغم النجاح النسبي الذي حققته لكن يعول عليها في بناء أطروحاتنا المستقبلية والتي هي برأينا قاعدة مبدئية لتحقيق ونجاح الديمقراطية في العراق وهذا ما يسعى إليه الشعب العراقي ومنهم الباحثان اللذان هما من أبناء هذا الشعب .

قائمة المصادر

1- صالح جواد الكاظم- علي غالب العاني ، الأنظمة السياسية ، دار الكتب والوثائق ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، 1991 ، ص 200
2- قاسم حجاج، العالمية والعولمة(نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين) ،مركز الكتاب الأكاديمي،عمان، ط1، 2008
3-علي خليفة الكواري ، قراءة أولية في خصائص الديمقراطية ، الديمقراطية للجميع – سلسلة تصدرها منظمة الإسلام والديمقراطية ، دار الصباح للطباعة والنشر ، مستل من كتاب (المسالة الديمقراطية في الوطن العربي) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2 ، 2002 .
4- محمد رفعت عبد الوهاب ، الأنظمة السياسية ، منشورات ألجلبي الحقوقية ، بيروت ، بلا طبعة ، 2005 ، ص152
5- محسن باقر الموسوي ، الشورى والديمقراطية ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، ط1 ، 2003 ، ص 264

(*) هارولد .ج.لاسكي :- مفكر سياسي واقتصادي بريطاني من ذوي المبادئ الاشتراكية ، ولد عام 1893 وتخرج من جامعة أكسفورد عام 1914 وعمل في التدريس أستاذ للعلوم السياسية

6- المصدر نفسه ، ص 265

(**) روبرت ماكيفر :- أستاذ الفلسفة السياسية وعلم الاجتماع في جامعة كولومبيا في نيويورك ولد في جزيرة لويس في اسكتلنده أكمل دراسته في جامعة أدنبرة في (1903- 1915)
7- المصدر نفسه ، 265
8- صالح جواد وعلي غالب ، الأنظمة السياسية ، مصدر سابق ، ص27
9- جيف سيمونز،عراق المستقبل(السياسةالامريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط)، ترجمة سعيد العظم ، دار الساقي، ط 1 ،2004 ،ص145
19- www.aljazeera.com
10- نيويورك تايمز-(الخوف يتملك العراقيين بينما يتهافت المتنافسون على السلطة) ،لندن،2003
11- جيف سيمونز، مصدر سابق ،ص147
12- احتلال العراق(الأهداف-النتائج-المستقبل)،مركز دراسات الوحدة العربية ،2004،ص186
13- بول بريمر،عام قضيته في العراق(النضال لبناء غد موحد)، دار الكتاب العربي ،2006،ص130-137
14- فلاح أمين الرهيمي،الحوار المتمدن،العدد2329، 2008
15- أنيس الدغيدي،الحياة السرية لصدام حسين (من القصور إلى الجحور)،دار الكتاب العربي،دمشق،ط2004،1ص443-444
16- www.wikipedia.org

17- خالد عليوي جياد،مدخل إلى بناء الديمقراطية،مركز الفرات للدراسات الإستراتيجية،2004
(*) للمزيد من المعلومات انظر www. Islamic news. net
18- www.swissinfo.ch
19- www.bbc.com
20- www .elaph.com
21- www. Almaarefa.com
(*) للمزيد من المعلومات انظر نص الدستور الدائم للعراق.
www. Aljazeera.com
22- www .swissinfo.ch
23- علي جاسم، الحوار المتمدن،العدد2161، 2008
24 - www.aljazeera.com
25- www.alsabah.com=48846
26- www.eyeiraq.com9541
27- www.aswataliraq.info
28- www.eyeiraq.com
29- www.aswataliraq.info
30 - -تطورات العملية السياسية في العراق وقضية التعددية والمشروع القومي والاثني والديني فيه www.somerian-slates.com
31- www.alsada.net
32- مستقبل العراق في دراسة أمريكية: (عسكرة الديمقراطية) النموذج التركي
www.media.com
33- مستقبل الديمقراطية في العراق بين النظرة الشمولية والتصور المستقبلي www. Alhewar.org